

العدالة الاجتماعية في مصر

بعد ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو أصبحت العدالة الاجتماعية ضمن أولويات المطالب الشعبية، وذلك في ظل تآكل المقومات التي كانت تسمح في وقت سابق بقدر معقول من تكافؤ الفرص كأساس للحراك الاجتماعي والتربقي الطبقي.

لم يأخذ مفهوم العدالة الاجتماعية حقه من النقاش بغرض الاستقرار على الثوابت التي يجب أن يقوم عليها، وتحديد الحقوق والواجبات المنوطة بالدولة وفئات المجتمع. وأصبحت العدالة الاجتماعية شعاراً يحتاج أن يترجم إلى سياسات محددة تكفل الاحتياجات الأساسية من سكن وتعليم وصحة... ولذا يطلق عليها أحياناً "العدالة المدنية" باعتبارها مفهوم يمس مبدأ العدالة بشكل عام يتجاوز التعريف القانوني لها.

إن التطبيق القصري لمفهوم المساواة من شأنه أن يكون ثمنه التضحية بالحرريات الفردية من منطلق ضمان مستوى معيشي محترم لجميع الناس.. لذا فإن الجانب الاقتصادي هو جزء من منظومة العدالة الاجتماعية التي تتضمن أيضاً جوانب تشريعية وقانونية وثقافية وحقوقية. العدالة الاجتماعية هي السبيل لتحقيق عدالة بقدر الإمكان في التوزيع الجغرافي بين محافظات مصر، كما أنها تفتح الآفاق أمام بعض المحافظات من التنمية، لتجد نصيبها الوافر في التنافس لجذب الاستثمارات.

والعدالة هي مجموعة من المبادئ الإنسانية التي ترشد الناس في حكمهم على ما هو صائب أو خاطئ. وتعتبر العدالة إحدى السلوكيات التي تساعد المواطن على تطوير قدراته البشرية، بما يمكنه من تحقيق مصالحه والعمل مع الآخرين لتحقيق الصالح المشترك..

العدالة الاجتماعية.. مساواة

هناك من يعتقد بأن التوزيع الأخلاقي والطبيعي الوحيد هو الوصول إلى مساحة لا بأس بها من مساواة الدخل والثروة بين كافة المواطنين. وأن التوزيع غير المتساوي.. دليل على فقدان العدالة

وغياؤها. وذلك مع مراعاة الجهود والإنتاج والكفاءة من خلال الفروقات الفردية بين مواطن وآخر.

العدالة الاجتماعية.. أولوية

الثروة يجب أن تقرر على أساس الحاجة التي لا يمكن لأحد أن يعيش بدونها. وهي تتجاوز كثيراً المتطلبات والرغبات. فهناك أشخاص يحتاجون إلى حاجات أساسية للبقاء، مثل: الطعام والملبس والمأوى. وهي تعتبر من الأهمية بحيث تعتبر كاستحقاقات وليس مجرد رغبات. وبذلك، يكون للاحتياجات أولوية على الرغبات.

العدالة الاجتماعية.. استحقاق

استناداً إلى فكرة أن المواطن يتلقى ما يستحق. ويجب أن يحصل على ما يستحق.. إيماناً بأن العمل والجهود والمهارات والانجازات والنتائج.. تبرر قيمة الإنسان الاقتصادية.

العدالة الاجتماعية.. حق

العدالة الاجتماعية.. تستند إلى حقوق. وتستند أيضاً إلى الكيفية التي حصل بموجبها المواطنين على ثروتهم. والعدالة حسب فلاسفة الإغريق هي أساس المجتمع الصالح. لذا، فإنه من الطبيعي أن يكون هناك سعي إلى استخدام لغة العدالة للترويج لرغباتها في أخذ السلطة وتوزيع الثروة.

العدالة الاجتماعية

هي تمتع كافة المواطنين بالمساواة في الحصول على الفرص المتاحة للفئات المتميزة. وذلك من خلال نشر روح وثقافة التعايش السلمي بين المواطنين، والتي ترتكز على وجود تشريعات نافذة وناجزة للحفاظ على عدالة المشاركة في صناعة النمو، وعدالة توزيع عائد النمو، والعدالة التعويضية بين القادرين والغير قادرين، وتضييق الفوارق في مستوى المعيشة بين جميع طبقات المجتمع المصري من خلال:

- الدخل المناسب بين الحدين الأدنى والأعلى للأجور
- التوزيع العادل للثروة بين شتى مجالات الخدمات
- المساواة بين طبقات المجتمع الواحد

العدالة الاجتماعية هي نظام اقتصادي يهدف بالدرجة الأولى إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع. وهي بذلك تمثل نوعاً من توفير معاملة عادلة ونسبة تشاركية من عوائد المجتمع. وهي في معناها البسيط تمكن المواطن من الحياة الكريمة التي يحصل فيها دون عناء على وظيفة تتناسب مع خبراته ومهاراته وتعليمه بغض النظر عن المستوى، ليستطيع المواطن من دخل هذه الوظيفة أن يعيل أسرته، ويوفر لها المسكن والمأكل والملبس، بعد أن توفر له الدولة التعليم الجيد والرعاية الصحية الحقيقية، وذلك كله في بيئة نظيفة، وفي مجتمع خالٍ من الفساد والرشوة والمحسوبية.

العدالة: الاجتماعية والاقتصادية

تشمل العدالة الاجتماعية العدالة الاقتصادية.. باعتبارها السلوك الذي يوجهنا نحو خلق تفاعلات إنسانية منظمة.. تظهر في شكل المؤسسات. تلك التي توفر لنا إمكانية الوصول إلى ما هو في صالح المواطن داخل مجتمعه، وذلك على المستوى الفردي وعلى مستوى التعاون مع الآخرين. كما تفرض العدالة الاجتماعية علينا مسؤولية العمل مع الآخرين لإنشاء وتحسين مؤسساتنا بوصفها أداة للتطوير الاجتماعي والشخصي. وتشمل العدالة الاقتصادية على المبادئ الأخلاقية التي ترشدنا أثناء تأسيس المؤسسات الاقتصادية.. والتي تحدد الكيفية التي يكسب بها الفرد قوت يومه وإبرام التعاقدات وتبادل السلع والخدمات مع الآخرين، أو إنتاج أساس مستقل لدخله الاقتصادي.

التزامات تحقيق التنمية الاجتماعية طبقاً لمؤتمر كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥

- القضاء على الفقر المطلق.
- دعم العمالة الكاملة.
- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز حقوق الإنسان.
- تحقيق المساواة بين المرأة والرجل.
- تنمية أفريقيا والبلدان النامية.
- إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.

- تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية مناسبة لتحقيق التنمية الاجتماعية.

- مساواة الجميع في الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.
- تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة.

عناصر منظومة العدالة الاجتماعية

- التوزيع العادل للموارد والالتزامات بين الأجيال.
- الضمان الاجتماعي.
- القضاء على سياسات التمييز والإقصاء والتهميش الاجتماعي.
- المساواة بين الجنسين والالتزام بحقوق الإنسان.
- تعزيز حقوق المهاجرين والأقليات.
- المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.

تهدف العدالة الاجتماعية إلى:

- إزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- توفير الإنصاف والتوزيع العادل للثروة القومية لتقليل معدلات الفقر.
- التمتع بثمار التنمية الاقتصادية للجميع.

ركائز تحقيق العدالة الاجتماعية

- قيام استراتيجية الدولة على التكافل والتضامن بين الفئات المختلفة للمجتمع.
- إقرار مبدأ تكافؤ الفرص في مجال الخدمات الأساسية (التعليم - الرعاية الصحية - الإسكان - التأمينات الاجتماعية..).
- التغطية التأمينية من مخاطر المرض والعجز والشيخوخة والبطالة. وتيسير ضم الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي.
- توفير الحد الأدنى من الحاجات لكل الناس: حق التشغيل والتعليم والصحة والسكن.

- ضبط الأسواق والأسعار من خلال تفكيك الاحتكارات الرأبنة المسيطرة على هياكل التجارة والاستيراد والصناعات الأساسية. والمراجعة الدائمة لقوانين السوق.
- تعزيز صور المنافسة الحقيقية في الأسواق عبر سياسات تشريعية ملزمة.
- الدعم السلعي ودعم الخدمات العامة، والاستهداف الكفاء للفئات المستحقة.
- توسيع صلاحيات الأجهزة التنفيذية والأهلية.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، ومساعدتها في مساندة خطط تنمية المجتمع.
- دعم الحركة النقابية لتنظيم صفوفها وصياغة مطالبها.
- التعاون والشركة بين: مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.
- الاستهداف الجغرافي للمناطق الفقيرة والعشوائية في الريف والحضر.
- إعداد خطة عمل زمنية متعددة المراحل، تتضمن برامج تنمية اجتماعية - اقتصادية.
- تكوين شبكة حماية اجتماعية مستدامة، لمواجهة آثار السياسات الاقتصادية غير العادلة.
- التخطيط لسياسة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى سد الفجوة بين طبقات المجتمع.
- إصلاح النظام الضريبي بفرض شرائح تصاعدية.
- مواجهة كافة أشكال الإقصاء والتمييز والاستبعاد الاجتماعي.
- إصدار تشريعات قضائية للقضاء على منظومة الفساد.
- تطبيق العدالة الناجزة بدون اعتبارات استثنائية (محسوبة - رشاي..).
- جذب الاستثمارات الخارجية من خلال رفع مستوى التعليم وتدريب قوة العمل.
- تشجيع ودعم القطاع التعاوني خاصة في مجال الزراعة.
- استنهاض الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والتعاونية.

معايير تحقيق العدالة الاجتماعية

- المساواة في توزيع الدخل: توزيع الدخل بين المواطنين على المستوى المحلي أو القومي بناءً على تصنيفات مثل: الوضع الاجتماعي والاقتصادي، المهنة، النوع، الموقع. وهو من أهم المعايير الدالة على المساواة من عدمها في المجتمع.

- **المساواة في توزيع الممتلكات:** لا يتضمن هذا المعيار فقط رأس المال، بل يتضمن كذلك الممتلكات المادية مثل: الأرض والمباني. كما أن هناك ارتباطاً إيجابياً قوياً بين توزيع الدخل وتوزيع الممتلكات. وهذان العاملان يحددان بشكل كبير الوضع الاجتماعي والنفوذ السياسي، علاوة على أنهما يعتبران دافعاً أساسياً محركاً للثورات.

- **المساواة في توزيع فرص العمل:** هو المحدد الأساسي لتوزيع الدخل، وهو المؤشر الأساسي للعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

- **المساواة في حق وإمكانية الحصول على المعرفة:** وهو معيار يرتبط بمعدلات دخول المدارس والجامعات، وما يتعلق بجودة التعليم. فالتعليم (بكافة أشكاله: التعليم الفني وتعليم الكبار ومدارس المجتمع..) هو من أهم عناصر التأكيد على إمكانية الحصول على فرصة عمل جيدة وعلى الحراك الاجتماعي، وهو محدد هام في غالبية المجتمعات على الوضع الاجتماعي.

- **المساواة في توزيع الخدمات الصحية والأمن الاجتماعي وتوفير البيئة الآمنة:** إن المؤشرات التقليدية للحياة الجيدة، على غرار: متوسط العمر، ومعدلات وفيات الأطفال، والاختلافات النوعية، والوضع الاقتصادي/ الاجتماعي، والمنطقة السكنية، تستخدم مع بيانات أخرى لتحديد وقياس عدم المساواة في توزيع كل العناصر المجتمعية الواجب توفيرها لأفراد المجتمع فضلاً عن إمكانية الحصول على الخدمات الصحية وتيسيرها، والخدمات الاجتماعية، وجودة تلك الخدمات.

- **المساواة في فرص المشاركة المدنية والسياسية:** وهذا الشكل من المساواة شديد التعقيد والحساسية على اعتبار أن ممارسة الديمقراطية عادة ما تكون قاصرة على من يدلون بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وعدم المساواة في هذا العنصر يدل بشكل واضح على عدم المساواة السياسية، وبالتالي عدم العدالة الاجتماعية.

العدالة الاجتماعية والمجتمع المدني

وهو ما يمكن تحقيقه من خلال:

- تشجيع الجمعيات الصغيرة والعمل الأهلي وتحفيز القائمين عليه.

- بناء الشبكات والتحالفات بين منظمات المجتمع المدني التي تهتم بالعدالة الاجتماعية.
 - العمل على توعية البرلمانين بقضايا العدالة الاجتماعية لدعمها بالسياسات والقوانين اللازمة.
 - استخدام آليات متعددة إعلامياً وقانونياً من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية.
 - نشر نماذج ومبادرات تنموية قابلة للتكرار في المحافظات من خلال تبادل الخبرات.
 - إتاحة الفرصة للجميع للمشاركة بمشروعات صغيرة في التنمية بتشجيع المؤسسات المالية على تمويل تلك المشروعات دعماً لصغار المستثمرين لتحقيق عوائد مالية تحسن من مستوى معيشتهم محققة لعدالة اجتماعية.
 - الاسهام في تذليل العقبات وتعديل التشريعات بما يفتح آفاق الاستثمار، ويسمح بتدفق رؤوس الأموال الموفرة لفرص العمل التي تحقق العدالة الاجتماعية..
 - تحفيز المشاركة المجتمعية للشركات ومجتمع الأعمال من أجل الوقوف جنباً إلى جنب مع الدولة نحو رعاية محدودي الدخل تحقيقاً لعدالة اجتماعية.
- إن العدالة الاجتماعية أو العدالة المدنية عبارة عن نظام اجتماعي/ اقتصادي، يهدف إلى تذليل وإزالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد من خلال توفير المعاملة العادلة. وهو ما يمكن أن يقوم المجتمع المدني فيه بدوراً واضحاً سواء بالتوعية، أو من خلال برامجهم وأنشطتهم ومشروعاتهم التنموية.

العدالة الاجتماعية عمل المجتمع المدني

عمل المجتمع المدني يأتي ضمن أساس نشر العدالة الاجتماعية، بينما تقدم العدالة الاجتماعية الأساس اللازم لعمل المجتمع المدني. فإذا كانت العدالة تهتم بالمادة والقوانين التي توجه حياة المواطن اليومية، فالمجتمع المدني يهتم بالتفاعل بين البشر وبالحالات الإنسانية الاستثنائية. يوفر عمل المجتمع المدني المبررات خلال الأزمات والكوارث لرفع المعاناة عن المواطن المتضرر. وذلك بهدف تحويل المواطن من حالة الاحتياج إلى حالة تقديم المساندات والمساعدات من خلال الحشد المجتمعي.

عبارات يمكن الاستعانة بها في بوكسات

- الأمم المتحدة تقرر ٢٠ فبراير من كل عام للاحتفال باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية..
- التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ركائز تحقيق السلام والأمن..
- ترتبط العدالة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بسياسات التنمية الاجتماعية..
- الحرية لها جناحان هما جناح الديمقراطية وجناح العدالة الاجتماعية..
- لا يستطيع المواطن أن يمارس حريته السياسية قبل أن يتحرر من جميع أشكال الاستغلال..
- تتحقق العدالة الاجتماعية بسيطرة الشعب بالتخطيط الاقتصادي عن طريق دولته الديمقراطية على وسائل الإنتاج لتحقيق الرخاء..

أقوال مأثورة يمكن الاستعانة بها في بوكسات

- * مارتن لوتر كنج: الظلم في أي مكان تهديد للعدل في كل مكان..
- * هنري لويس مينكين: إذا أردت السلم فاعمل من أجل العدل..
- * غسان كنفاني: هذا العالم يسحق العدل بحقارة كل يوم..
- * سقراط: لا يمكن تفضيل شيء قبل العدالة..
- * هرقليطس: لم يكن الناس ليعرفوا العدل لو لم يكن هناك ظلم..
- * توماس سويل: العدالة كلها "اجتماعية" بمعنى أنها تتعلق بتفاعل بين أكثر من شخص واحد. ولذلك فإنها عدالة غير اجتماعية لأنها تتجاهل الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل الاستجابة لتلك المطالب.

هوامش:

- د. إبراهيم العيسوي، مقال "العدالة الاجتماعية من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق، جريدة الشروق، ١ أكتوبر ٢٠١٢، القاهرة.
- عبد الخالق فاروق، مقال "العدالة الاجتماعية في مصر اليوم"، جريدة السفير، ٣ أكتوبر ٢٠١٢، بيروت.
- د. أحمد عامر، مقال "العدالة الاجتماعية"، جريدة الأهرام، ٧ سبتمبر ٢٠١٣، القاهرة.
- سامي سعيد، مقال "في مصر.. العدالة الاجتماعية كتبت شهادة وفاتها"، موقع البديل، ٣١ مايو ٢٠١٥، القاهرة.
- ريم سعد، تحليلات وأراء "معركة العدالة الاجتماعية ومسئولية المجتمع"، موقع أصوات مصرية، ١٧ مايو ٢٠١٥، القاهرة.
- د. يوسف السيف، مقال "مفهوم العدالة الاجتماعية"، موقع الاقتصادية، ٣ سبتمبر ٢٠١٣.
- تقرير "التنمية في العالم"، البنك الدولي، ٢٠١٣.
- مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٠-٢٠١١.
- بيان القوى العاملة، الربع الرابع، أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٢، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.
- تقرير "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٢.
- محمد العجاتي، العدالة الاجتماعية والمجتمع المدني بين استراتيجيات الدفاع ومهام التطوير، سلسلة أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، يناير ٢٠١٥، القاهرة.
- ريم عبد الحليم، البرلمان القادم وتشريعات العدالة الاجتماعية، سلسلة أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، يناير ٢٠١٥، القاهرة.
- أحمد السيد النجار: الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية، تقرير "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٢"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - جريدة الأهرام، ٢٠١٢.
- فارس كمال نظمي، مقال "مفهوم العدالة في الفكر الاجتماعي من حمورابي إلى ماركس"، موقع الحوار المتمدن

<http://www.ahewar.org/search/Dsearch.asp?nr=1671>